

Distr.
GENERAL

S/1995/27
12 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نص بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية طاجيكستان في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن التطورات الأخيرة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية.

وسأغدو ممتنا إذا تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ل. قيوموف
السفير
الممثل الدائم

[الأصل: بالروسية]

مرفق

بيان صادر في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عن وزارة خارجية طاجيكستان

في لقاء إعلامي تم في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ قرأ السيد ظفار سعيدوف رئيس الدائرة الإعلامية بإدارة السياسة الخارجية لطاجيكستان على ممثلي الصحافة المحلية والأجنبية نص بيان من وزارة خارجية جمهورية طاجيكستان جاء فيه ما يلي:

"إن التطورات الجارية على الحدود الطاجيكية - الأفغانية تدعونا إلى الشعور بالقلق والانزعاج بشأن المحاولات المتكررة من قبل فصائل المعارضة الطاجيكية لعبور الحدود بطريقة غير قانونية وعمليات إطلاق النار التي لا تتوقف على وحدات قوات الحدود الروسية وبعض مجموعات حرس الحدود وغيرها من الأعمال العدائية التي يقوم بها مقاتلو المعارضة الطاجيكية في منطقة الحدود.

"وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ قامت مجموعة من مقاتلي حزب النهضة الإسلامية في طاجيكستان تحت قيادة جنيد الله بإلقاء القبض على أربعة من السكان المحليين لقرية كورذوفاد بمقاطعة دارفاز بإقليم غورني باداخشان المتمتع بالحكم الذاتي، انفجر في أحدهم لغم. وهبت لنجدة السكان المسالمين مفرزة معززة من قوات الحدود الروسية على متن مركبة مشاة مدرعة، ولكنها تعرضت لنيران من مدافع عديمة الارتداد من داخل حدود دولة أفغانستان الإسلامية. ونتيجة لذلك لقي ستة من حراس الحدود الروس مصرعهم، وأصيب آخرون بجراح ودمرت مركبة المشاة المدرعة. وأثناء تقدم احتياطي حرس الحدود الروسي انفجرت ألغام كانت مغروسة على الطريق. وأسكتت الضربة التي رد بها حراس الحدود الروس مواقع إطلاق نيران المقاتلين عبر الحدود.

"وتوجد لدى وزارة خارجية جمهورية طاجيكستان معلومات موثوق بها تدل على أن صفوف المشتركين في غارة اللصوص المشار إليها تضم جنود مرتزقة تلقوا تدريباً خاصاً على الأعمال الإرهابية ويتقاضون أجراً من بلدان في منطقة آسيا. ومن الواضح أن هذا العمل الاستفزازي يتعارض مع اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت ويخدم هدفاً محدداً هو إحباط الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للنزاع بين الأطراف الطاجيكية.

"وفي الوقت نفسه، يسعى زعماء المعارضة الطاجيكية المتصلبون إلى إعطاء الرأي العام العالمي صورة خاطئة عن أنشطة حرس الحدود الروس، عن طريق اتهامهم بشن هجمات وقائية وانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت واحتجاز أفراد المعارضة المسلحين.

"وفي هذا الصدد فإن وزارة خارجية جمهورية طاجيكستان مخولة لتصرح بأن الأنشطة التي يضطلع بها حراس الحدود الروس قاصرة على أداء المهام التي تتطلبها حماية الحدود الطاجيكية - الأفغانية؛ وهذه الأعمال لا تتناقض مع اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت بين الأطراف الطاجيكية.

"والأساس القانوني الذي يستند إليه وجود قوات الحدود الروسية في طاجيكستان هو الاتفاق المعقود بين الاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان بشأن المركز القانوني لقوات الحدود التابعة للاتحاد الروسي والمرابطة في إقليم جمهورية طاجيكستان الموقع عليه في موسكو في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٢.

"ووفقا لذلك الاتفاق، فإن المسائل المتصلة بحماية الحدود الدولية مع أفغانستان داخل إقليم طاجيكستان موكولة إلى قوات الحدود التابعة للاتحاد الروسي.

"وتسترشد قوات الحدود التابعة للاتحاد الروسي في أنشطتها الرامية إلى حماية الدول الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة بقوانين جمهورية طاجيكستان والتشريعات والإجراءات القانونية الأخرى للاتحاد الروسي طالما أنها لا تتعارض مع تشريعات جمهورية طاجيكستان.

"وتضطلع قوات الحدود التابعة للاتحاد الروسي بواجباتها المتصلة بحماية الحدود وفقا لمبدأ الحياد. ولا تستخدم قوات الحدود الأسلحة والمعدات القتالية إلا ردا على استخدام الأسلحة من قبل أشخاص ينتهكون الحدود ومن قبل المجموعات المسلحة. ومنذ أن بدأ نفاذ الاتفاق، أخذت قوات الحدود تتخذ تدابير متصلة بالمحافظة على نظام أمن حدود الدولة المثبت في معاهدة بين الحكومات.

"وتعمل قوات الحدود على قمع أي محاولات لانتهاك الحدود ونقل الأسلحة أو المعدات عبرها، كما تقوم باعتقال الأشخاص الذين ينتهكون أو يحاولون انتهاك الحدود بصرف النظر عن كونهم من المؤيدين أو المعارضين.

"وتبذل قوات الحدود الروسية كل ما في وسعها من أجل تحقيق استقرار الوضع على الحدود الطاجيكية - الأفغانية.

"وخلال الاجتماعات التي تمت بالأمس بين ممثلي قيادة قوات الحدود الروسية في طاجيكستان وممثلي قوات الحدود الأفغانية ومسؤولين في مناطق الحدود الأفغانية، أعلن الأخيرون أنهم سيقومون بحظر الأعمال غير القانونية التي يرتكبها مقاتلو المعارضة الطاجيكية المتصلبة من إقليم دولة أفغانستان الإسلامية. بيد أنهم، حكما بجميع الظواهر، لا يسيطرون على الموقف في

الواقع، بل يسيرون في ركاب أكثر فصائل المعارضة الطاجيكية تصلبا، ويسمحون باستخدام أراضيهم كقاعدة لشن الغارات المسلحة والأعمال غير القانونية على الحدود.

"وتود وزارة خارجية جمهورية طاجيكستان أن تلتفت انتباه زعماء دولة أفغانستان الإسلامية إلى الاستفزات المتواصلة من جانب مقاتلي المعارضة الطاجيكية المتصلبة في مختلف النقاط على طول الحدود الطاجيكية الأفغانية. وفي هذا الصدد خول للوزارة أن تقدم احتجاجا باسم الجانب الطاجيكي، مع الاحتفاظ بحق هذا الجانب في التصدي لهذه الأعمال العدائية بكل حزم وشدة والمحافظة على نظام الحدود القائم.

"وتناشد وزارة خارجية جمهورية طاجيكستان الدول الأطراف في معاهدة الأمن الجماعي أن تتخذ خطوات إضافية لتعزيز وحماية القطاع الطاجيكي - الأفغاني من الحدود الجنوبية لكمونولث الدول المستقلة".

وفي لقاء إعلامي لرؤساء دائرة الإعلام، أعلنت وزارة خارجية طاجيكستان أنه قد أوفد إلى المكان الذي وقع فيه الحادث في مقاطعة دارفاز بإقليم غورني باداخشان المتمتع بالحكم الذاتي فريق يضم نائب وزير الأمن في جمهورية طاجيكستان اللواء أ. س. كوزنيتسوف، وقائد قوات الحدود التابعة للاتحاد الروسي في طاجيكستان السيد أ. ت. تشيشولين والسفير فوق العادة والمفوض للاتحاد الروسي في طاجيكستان السيد م. أ. سنكيفتش ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين وأعضاء اللجنة المشتركة لمراقبة الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار المؤقت بين الأطراف الطاجيكية.

(توقيع) ظ. سعيدوف
